اقتصاد المعرفة في دول المغرب العربي: الفرص و القيود

The Knowledge Economy in the Maghreb Countries: Opportunities and Constraints

حاجي فتحي[1*]، آيت أحمد لعمارة محمد[2]،

[1] المركز الجامعي نور البشير، البيض (الجزائر)،

fethi2015hadji@hotmail.com

[2] جامعة سوسة، تونس (تونس)،

aitamara1985@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2022/03/15 تاريخ القبول: 2022/04/19 تاريخ النشر: 2022/06/01

****

ملخص:

تتضمن الدراسة موضوع يطرح عديد الاختلالات لما يحمله من أهمية وذلك لارتباطه بالاقتصاد شريان الدول وتطورها، فقد تعددت التوجهات والدراسات والأبحاث في هذا المجال، ليظهر شكل جديد أساسي يفتح الفرص نحو التنمية والتقدم الاقتصادي، ما يعرف باقتصاد المعرفة، وهذا ما ستطرحه هذه الدراسة من خلال ثلاثة محور أساسية، تتضمن في أولها جانب مفاهيمي حول اقتصاد المعرفة كتوجه جديد نحو اقتصاد جديد، والمحور الثاني يوضح بالتحليل دور المعرفة الاقتصادية في خلق الثروة، أما المحور الثالث فقد تضمن دراسة حالة لدول المغرب العربي من حيث فرص المتاحة لتحويل المعرفة العلمية لصالح الاقتصاد والقيود التي تطرحا هذه الدول المغاربية لنهوض بالاقتصاد في ظل اقتصاد المعرفة، لتخلص الدراسة باستنتاج على ضرورة الاهتمام بالدراسات البحثية والأكاديمية وتحويلها إلى الواقع و الاستفادة منها والأخذ بمختلف النماذج الناجحة في هذا السياق.

الكلمات المفتاحية:

اقتصاد المعرفة؛ دول المغرب العربي.

Abstract:

The study includes a topic that raises many imbalances because of its importance because of its relationship to the economy and its evolution. There are many trends, studies and research in this area, showing a fundamental new that opens up opportunities for development and economic progress, the second is to illustrate the role of economic knowledge in wealth creation. The third is to include a case study of the Maghreb countries in terms of opportunities for the transfer of scientific knowledge to the benefit of the economy and the constraints

*المؤلف المراسل

posed by those States to promote the economy in the knowledge economy.The study concludes that research and academic studies should be considered, translated into reality, and that various successful models should be introduced in this context.

Key words:

Knowledge economy ; Arab Maghreb Countries.

مقدمة:

إن تطوير العمليات الاقتصادية يستدعي البحث الدائم والمستمر لذا ظهرت عديد الاجتهادات في هذا السياق تبحث عن السبيل إلى إنعاش الاقتصاد سواء بشكل منفرد أو عن طريق التكتلات، هذا ما أدى إلى ظهور عديد الاستراتيجيات والدراسات الجديدة الهادفة إلى تنشيط العمليات الاقتصادية و من بين هذه البحوث والدراسات الجديدة ظهر ما يعرف باقتصاد المعرفة، الذي أصبح يحض باهتمام الدارسين والمهتمين والباحثين والمنظرين نظرا لمكانة الموضوع في الدراسات السياسية والاقتصادية، وهذا الاهتمام يعود إلى ضرورة اقتصاد المعرفة في استنباط الخبرات والمهارات وتحويل البحوث العلمية المختلفة واستغلالها لصالح العمليات الاقتصادية لنهوض بالقيمة الإنتاجية وتطوير العمل التنموي في سبل وطرق جديدة ذات أهداف واضحة ومدروسة علميا وهذا ما ستطرحه الدراسة بالتركيز على مفهوم هذا المصطلح وأهميته وعلى دراسة دول المغرب العربي في هذا السياق الاقتصادي وما يقابله من ضعف لهذه الدول.

الفرضيات:

- السياسات الاقتصادية المبنية على المعرفة والدراسات هي الأرجح للنجاح وتحقيق المردود الاقتصادي.
- كلما كان الاقتصاد مبني على المعارف والدراسات كلما كانت نسبة نجاحه أكبر.

الهدف من الدراسة:

- الهدف من هذه الدراسة معرفة ماهية اقتصاد المعرفة، وضرورته في الدراسات الاقتصادية الراهنة لخلق الثروة .
- دراسة حالة لدول المغرب العربي و مدى تطبيق الاقتصاد المغاربي للمعرفة الاقتصادية.

طرح المشكلة البحثية:

ما هي أهمية اقتصاد المعرفة في تنشيط العملة الاقتصادية؟، وما هي فرص نجاح اقتصاد المعرفة في دول المغرب العربي وما هي قيوده؟.

تقسيم الدراسة:

المحور الأول: ماهية اقتصاد المعرفة،

المحور الثاني: إنتاج المعرفة الاقتصادية لخلق الثروة،

المحور الثالث: اقتصاد دول المغرب العربي في ظل اقتصاد المعرفة،

المحور الأول

ماهية اقتصاد المعرفة

يتضمن المحور ثلاثة نقاط أساسية ترتكز على توضيح الجانب المفاهيمي، خصائص العامة لاقتصاد المعرفة وأهم ركائز قيامه و ذلك من خلال:

أولا: مفهوم اقتصاد المعرفة

- هو فرع جديد من فروع العلوم الاقتصادية، ظهر في الآونة الأخيرة يقوم على فهم جديد أكثر عمقًا لدور المعرفة ورأس المال البشري في تطور الاقتصاد وتقدم المجتمع[1].

يعرف الدكتور "نجم عبود نجم" اقتصاد المعرفة: بقوله: ويمكن أن نعرف اقتصاد المعرفة في سياق المفهوم الواسع للمعرفة بأنه: الاقتصاد الذي ينشئ الثروة من خلال عمليات وخدمات المعرفة " الإنشاء، التحسين، التقاسم التعلم، التطبيق، والاستخدام للمعرفة بأشكالها " في القطاعات المختلفة بالاعتماد على الأصول البشرية واللاملموسة وفق خصائص وقواعد جديدة[2].

أو هو: "الاقتصاد الذي سلعته المعرفة ذاتها، فهو تدبير أمر تسويق المعرفة، وتسهيل نقلها إلى الآخرين مقابل بدل مادي، يجعل المعرفة سلعة تطور اقتصاد الأمم، وتعود بالنفع على المحتاجين لهذه السلعة"[3].

يمكن تعريف اقتصاد المعرفة أيضا بأنه: نمط اقتصادي متطور قائم على استخدام واسع النطاق للمعلوماتية، شبكات الانترنت في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي، وخاصة في التجارة الالكترونية، مرتكزا بقوة على المعرفةو الإبداع والتطور التكنولوجي خاصة ما يتعلق بتكنولوجيات الإعلام و الاتصال[4].

إذن فاقتصاد المعرفة يعنى التحول في مركز الثقل، من المواد الأولية والمعدات الرأسمالية إلى التركيز على المعلومات والمعرفة ومراكز التعليم والبحث العلمي.

* يجب التمييز بين اقتصاد المعرفة والاقتصاد المبني على المعرفة.

فالاقتصاد المبني على المعرفة: هو ذلك المنهج الذي يُستخلص من إدراك مكانة المعرفة وتقنياتها، والعمل على تطبيقها في الأنشطة الإنتاجية المختلفة، أي انه يعتمد على تطبيق أساليب الاقتصاد المعرفي في مختلف الأنشطة الإنتاجية، فهو يعتبر مرحلة متقدمة من الاقتصاد المعرفي، وبهذا فإن اقتصاد المعرفة تكون فيه المعرفة مادة الاقتصاد, بينما الاقتصاد المبني على المعرفة فتسخر فيه المعرفة للرقي بالاقتصاد وإنجاحه على اختلاف موارده ومجالاته.

---

[1] محمد دياب،" **اقتصاد المعرفة أين نحن منه؟" قضايا معاصرة، مستخرجة** من العنوان: 2021-01-12.www.balagh.com

[2] نجم عبود نجم، **"إدارة المعرفة"** ، (عمان الأردن : دار الوراق للنشر والتوزيع،ط.1 2005)ص. 189.

[3]احمد داود شحروري" **اقتصاد المعرفة وأخلاقيات الأعمال من منظور إسلامي"** ورقة بحث مقدمة في إطار المؤتمر العلمي الدولي السنوي الخامس"اقتصاد المعرفة والتنمية الاقتصادية" :جامعة الزيتونة الأردنية27-28 أفريل 2005, ص. 02.

[4]عيسى خليفي، وكمال منصوري، **"البنية التحتية لاقتصاد المعارف الوطن العربي: واقع وآفاق".** ورقة بحث مقدمة في الملتقى الدولي الثالث حول"المعرفة: الركيزة الجديدة والتحدي التنافسي للمؤسسات والاقتصاديات"، جامعة محمد خيضر:بسكرة13/12نوفمبر2005,ص.469.

إنَّ العمل على إنتاج بذور مُحسّنة والاستفادة من تطبيقات زراعة الأنسجة النباتية إضافة إلى هندسة الجينات، كذلك الاستفادة من التزاوج بين تكنولوجيا المعلومات مع قطاعات متعددة كالاتصالات مثلاً (الاستشعار عن بعد، تشخيص الأمراض عن بعد، إجراء العلميات الجراحية عن بعد، الإنتاج عن بعد، عقد المؤتمرات عن بعد)، كلها تجعل الاقتصاد مبنياً على المعرفة والعلم. فالدول الصناعية الكبرى التي استفادت من منجزات الثورة العلمية التكنولوجية، وسخرتها في صناعات تولد لها معارف ومكتشفات جديدة وتقنيات متطورة، قد وصلت إلى مرحلة الاقتصاد المبني على المعرفة، أو ما يمكن أنَّ نسمّيه مرحلة "ما بعد الاقتصاد المعرفـي". أما الدول التي تسعى إلى إنتاج المعرفة من ابتكار واكتساب ونشر واستعمال وتخزين للمعرفة، فمازالت في طور "الاقتصاد المعرفـي".[1]

وبهذا فإن اقتصاد المعرفة تكون فيه المعرفة مادة الاقتصاد، بينما الاقتصاد المبني على المعرفة فتسخر فيه المعرفة للرقي بالاقتصاد وإنجاحه على اختلاف موارده ومجالاته.

ثانيا: خصائص اقتصاد المعرفة

وقد أشار المفكر الاقتصادي دراكر **(P. E. Drucker)**انه في القرن الماضي كانت مساهمة الإدارة تتمثل في زيادة إنتاجية العامل اليدوي ، لكن الأكثر أهمية زيادة إنتاجية العمل المعرفي.

أوجز روبرت غرانت **Rober M. Grant** ابرز خصائص اقتصاد المعرفة كما يلي:- المعرفة هي العامل الرئيس في الإنتاج. - التركيز على اللاملموس كالأفكار والعلامات التجارية بدلاً من الآلات والمخزونات والأصول المالية. - تضاؤل قيود الزمان المكان وانخفاض التكلفة مع تطور التكنولوجيا الجديدة - الانترنت.

الأسواق الالكترونية الجديدة تمتاز بسرعة تدفق المعلومات عن المنتجات وخاصة الأسعار[2].

ثانيا: خصائص المنتج المعلوماتي

من الواضح بأن هناك اختلاف بين السلع المادية والمعرفة حيث أن:

السلعة لها قيمة استعمال وقيمة تبادل ومن الممكن الفصل بين القيمتين وأن المعرفة لا قيمة اقتصادية لها (قيمة تبادل) إلا عند استعمالها.

لذلك فإن المعرفة ذات التكلفة العالية قد لا تساوي شيئاً ما لم توضع في الاستعمال وعليه فإنه يمكن أن تلمس الفرق بين السلع المادية والمعرفة من خصائص المنتج المعلوماتي التالية:

- **أنه غير ملموس**: المعلومات ليس لها وزن، لا تلمس ولكن يشعر بها.
- **أنه قابل للاستنساخ(Copyable)**: يمكن استنساخها لمرات عديدة وفي الأغلب بدون تكلفة.
- **أنه غير قابل للاستهلاك(Nonconsumable)**: عندما تستنسخ أو تستخدم المعلومات، فهي تفقد بالرغم من أن قيمتها قد تتغير.

---

[1] محمد خضري، **"أثر اقتصاد المعرفة في تحقيق القدرة التنافسية للاقتصادات العربية"** ورقة بحث مقدمة في إطار المؤتمر العلمي الدولي السنوي الخامس"اقتصاد المعرفة والتنمية الاقتصادية" :جامعة الزيتونة الأردنية27-28 أفريل 2005, ص. 02 - 03.

[2]ميلود تومي، **إنتاج المعرفة لتعزيز تنافسية المؤسسة الاقتصادية** ، محاضر، مقدمة للسنة الثالثة علوم اقتصادية،جامعة بسكرة

- **أنه قابل للنقل(Transportable)**: المعلومات يمكن أن تتحرك وتنتقل بدون تكلفة في الغالب.
- **أنه قابل للمعالجة(Manipulable)**: معالجة المعلومات بسهولة أكبر بكثير من معالجة الأشياء المادية.[1]

ثالثا: ركائز الاقتصاد المعرفي

01)- الابتكار:

إن البحث والتطوير نظام فعال من الروابط التجارية مع المؤسسات الأكاديمية وغيرها من المنظمات التي تستطيع مواكبة ثورة المعرفة المتنامية واستيعابها وتكييفها مع الاحتياجات المحلية.

02)- لبنية التحتية:

المبنية على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تسهل نشر وتجهيز المعلومات والمعارف وتكييفه مع الاحتياجات المحلية، لدعم .النشاط الاقتصادي وتحفيز المشاريع على إنتاج قيم مضافة عالية[2].

03)- الحاكمية الرشيدة:

والتي تقوم على أسس اقتصادية قوية تستطيع توفير كل الأطر القانونية والسياسية التي تهدف إلى زيادة الإنتاجية والنمو، وتشمل هذه السياسات التي تهدف إلى جعل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أكثر إتاحة[3].

المحور الثاني
إنتاج المعرفة الاقتصادية لخلق الثروة

أولا: التنظيم

من البديهي أنه إذا ما أريد إنجاز عملية إنتاج المعرفة بدرجة عالية من الكفاءة وبأدنى تكلفة يتطلب استخدام التنظيم العقلاني لكل المستلزمات المادية والبشرية اللازمة، وتبعا للتطور التكنولوجي المتزايد والمتميز بالدقة والتعقيد، فإن المتابعة بالدراسة والاستخدام لمختلف الطرق والأساليب المناسبة أمر ضروريّ؛ وباعتبار أن إطارات قسم إنتاج المعرفة قد يكونوا باحثين مبدعين، تقنيي إنتاج مهندسي خطط وأساليب، مسيرين، منظمين وإداريين في آن واحد؛ فهم وحدهم يتحملون مسؤولية اختيار الطرق والمناهج والأساليب والتنظيمات الملائمة لتحقيق الأهداف المنشودة؛ لهذا يجب أن تتحرر المؤسسة من سياسة تمركز القرارات وإعطاء الفرصة لكل الإطارات بما يتماشى وتخصص كل منها لإثبات الذات من خلال تجسيد أفكارها وآرائها على أرض الواقع بما يساير المصلحة العامة؛ ويعتبر هذا حافزا معنويا كبيرا تكسب به ثقة العمال وإطاراتهم وتدفعهم للعمل الجاد والتطوعي لصالح المؤسسة[4].

---

[1] **المكان نفسه**

[2] أمير السعد، مقاربة :نظرية حول إشكالية القطع والتقاطع في التجارة الدولية، **مجلة بحوث اقتصادية عربية**، ع. 17، بيروت (1999) ص.7.

[3] أحمد أمجدل وهواري معراج :،اقتصاد المعرفة والتعليم عن بعد ،**مجلة دراسات**، ع. 3، جامعة الأغواط، الجزائر، (ديسمبر 2005)، ص.203-202

[4] ميلود تومي، **مرجع سابق**, ص. 28.

ثانيا: التخطيط

التخطيط هو العملية التي يتم فيها الربط بين الأهداف والإمكانيات المتاحة"، والهدف من التخطيط هو تحقيق أهداف المؤسسة بأفضل الوسائل وأقل التكاليف"[1]، ويبدأ التخطيط للموارد البشرية بتحليل احتياجات المؤسسة والموارد المتاحة, أي تحليل العرض والطلب لمعرفة المجالات أو الأنشطة التي تعاني عجزا أو فائضا في الموارد البشرية، مما يسمح بمعرفة عدد المناصب التي ستحتاج إليها المنظمة ونوعية المؤهلات والمهارات المطلوبة لكل منصب.

وبناء على المعلومات المحصل عليها يتم وضع الأهداف المراد تحقيقها، ومن ثم تحديد مختلف البدائل لتنفيذ هاته الأهداف والمفاضلة بينها وفق معايير مختلفة باختلاف الأهداف المنتظرة. وبعد اختيار البرنامج المناسب يتم وضعه موضع التنفيذ ليتم تقييمه بعد ذلك كي تتمكن المؤسسة من معرفة مدى تغطيتها لاحتياجاتها، ومدى تحقيق النتائج المستهدفة.وكون الموارد البشرية في المنظمة تتأثر بالعديد من التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية، هذا يخلق العديد من الفرص والمخاطر للمنظمات مما يفرض عليها السرعة في رد الفعل و سبق الأحداث[2].

ثالثا: الاستقطاب والاختيار

تتمثل في استقطاب واختيار موظفين مؤهلين ومناسبين, على أساس تحديد الوظائف المطلوبة داخل المؤسسة وتحديد ما هي المهارات الواجب توفرها فيهم، أي تحديد احتياجات المؤسسة من العمالة ويتم اختيار المترشحين وتقييمهم تقييما دقيقا، وتحديد مستواهم التعليمي والتدريب الذي حصلوا عليه وخبراتهم السابقة، وقدراتهم, ومهاراتهم، وإمكانياتهم[3].

ويتم الحصول على المترشحين للعمل في مجال البحث والإبداع والتطوير وإنتاج المعرفة من مصادر مختلفة، كالجامعات والمعاهد العليا المتخصصة ومراكز البحث، ومراكز التكوين المهني، والمراكز والثانويات التقنية ... الخ، كما يمكن الحصول عليهم عن طريق المعارف الشخصية كباحثين أو مبدعين مستقلين أو كعمال سابقين لهم خبرة كبيرة في التحسين والإبداع في ورشات أو مصانع أخرى منافسة[4].

رابعا: التكوين

يعتبر التكوين من النشاطات الضرورية والهامة لما له من مزايا وفوائد للموارد البشرية وللمنظمة ككل، حيث يساهم في اكتساب الأفراد لمعارف ومهارات جديدة، ويساعدهم على

---

[1] فتيحة ونوغي وفريدة لرقط، وزينب بوقاعة، **"الإبداع الإداري أداة تسيير فعالة في المؤسسة الاقتصادية".** ورقة بحث مقدمة في الملتقى الدولي الثالث حول"التسيير الفعال في المؤسسة الاقتصادية"، جامعة محمد بوضياف: المسيلة 04/03 مايو 2005, ص.06.

[2] تقرير التنمية الإنسانية العربية، المكتب الإقليمي للدول العربية، 2003، برنامج الأمم المتحدة الإنساني، ص.40-39

[3] عبد الحميد مصطفى أبو ناعم، **"إدارة المشروعات الصغيرة"**(القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع)ص.293-296.

[4]نجم عبود ، **"إدارة المعرفة"** ، (عمان الأردن: دار الوراق للنشر والتوزيع، ط1، 2005) ص.80.

تطويرها وتنميتها مما يمكنهم من تحسين أدائهم، وبالتالي تحقيق أهداف المنظمة التي ينتمون إليها[1].

خامسا: توفير مناخ العمل المناسب

إن صاحب العمل الذي لا يوفر بيئة جيدة للعمل، يواجه صعوبة في إغراء العمال، بل يدفعهم للتسيب والإهمال واللامبالاة وبالتالي عدم إنجاز ما هو مسطر، فليس الأهم أنيكون العامل قادرا على العمل فقط؛ بل أن يكون قادرا وراغبا ومتحمسا للعمل ومستعدا للتطوع، فغياب الرغبة والحماسة للعمل لا تمكّن من كسب ثقته، وبالتالي يصعب إشراكه في تحقيق أي هدف، لأنه سيحاول بذل أقل جهد ممكن أي ليضمن فقط الاحتفاظ بمنصبه، أو بالمزايا الموجودة مع تنفيذه لكل أنواع الغش في العمل ، وهذا ما لا يساعد في تحقيق الأهداف المبرمجة أو حل المشكلات المراد إنجازها،أو إبداع وابتكار أي جديد.

المحور الثالث: اقتصاد دول المغرب العربي في ظل اقتصاد المعرفة

يطرح انتقال الاقتصاد المغاربي عدة قيود تفرمل انتقاله إلى اقتصاد المعرفة وإتاحة المعرفة، ويتضح هذا من خلال غياب هذا الموضوع عن الأجندات الوطنية، بخاصة في ما يتعلق بالتواصل مع المخزون المعرفي العالمي، والنفاذ إلى مصادر[2]، ومنابع وروافد المعرفة بالنسبة لقطاعات هامة كالصحة والتعليم والتنمية.

هذا وتؤثر اتفاقيات الشراكة الاقتصادية والتجارة الحرة ثنائية الأطراف مع الدول الصناعية، وخصوصا دول الاتحاد الأوروبي وزيادة فرص نفاذ منتجات البلدان المغاربية إلى هذه الأسواق من ناحية، وزيادة تدفق الاستثمار الأجنبي من ناحية أخرى. لكن ذلك لا يحدث على أرض الواقع، نظرا للتفاوت الشديد بين الموارد الدول المغاربية و قدرات الدول المتقدمة، إذ غالبا ما يحدث العكس، مع ما يترتب عليه ذلك من آثار اقتصادية واجتماعية سلبية تعود بالضرر الكبير على اقتصاد دول المغرب العربي[3].

هذا وتوجد فرص ولو بالقدر الضعيف، لكنها تفتح المجال للبحث فالمنتوج المعرفي لدول المغرب العربي، على الرغم من تواضعه، من خلال دعمه وتشجيعه، مع مزيد من التواضع الايجابي مع المخزون المعرفي الغني والمتاح، وحسن توظيفه، ثم المشاركة في إنتاجه بشكل يدفع التنمية المستدامة في الدول المغاربية ويقلل من حدة التباين بين الدول في ظل التطورات السريعة في الثقافة.

وفي هذا السياق لا بد من الإشارة إلى ظهور نماذج أعمال جديدة على مستوى الاقتصاد العالمي الذي يعتمد على الأفكار بشكل رئيسي، في دفع التنمية، من خلال إنتاج المعرفة فعالا

---

[1] نصير محمد طاهر ،"**التسويق الالكتروني**"(.دار الحامد للنشر والتوزيع2005) ص.23.

[2] تقرير المعرفة العربي، نحو تواصل معرفي منتج، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،(دار الغرير للطباعة والنشر، دبي، الإمارات العربية المتحدة، 2009) ص.235

[3] مطهر عبد العزيز العباسي، **النمو الاقتصادي والتنمية الإنسانية في الوطن العربي** والدروس المستفادة للاقتصاد اليمني، عدن، يوليو،2004) ص.05

ويشكل فيه الأداء المعرفي دورا وتشجيع توظيف الموارد الذاتية بدلا من سداد دفعات متزايدة سنويا لمصنعي المعرفة .في العالم المتقد[1].

من خلال هذا الطرح يستدعي قطاع البحوث والتكنولوجيا إلى إعادة النظر في أوضاعه التنظيمية والمالية وذلك بصورة جذرية تتطلب دراية وإعادة تنظيم منظومة البحث العلمي والتكنولوجي في البلدان المغاربية بحيث نضمن كيفية أدائها وفعالية انجازها للمهام الإستراتيجية من خلال:

- إعادة هيكلة وتنظيم مؤسسات البحث العلمي في الدول المغربية حيث يتم الفصل بين المؤسسات التعليمية ومعاهد البحوث المتخصصة .
- الاستفادة من الإنتاج الأكاديمي للبحث العلمي التكنولوجي بخبراء الجامعات من خلال ما تطرحه الملتقيات والندوات المختلفة من مخرجات، يتم اختيار أهم الأبحاث العلمية للعلماء المتميزين وتوفير التمويل اللازم لتمويل أبحاثهم ودراسة مدى إمكانية مساهمة أكاديميات البحث العلمي ووزارات البحث العلمي في دعم هذه الجهود[2].
- تفعيل عناصر التعليم الجامعي والاعتراف بدور التعليم المستمر كنقطة تحول تكنولوجي حيث تقوم الجامعة بشكل مستمر بإقامة دورات للتعليم المستمر[3]، وهذا النوع من التعليم الذي عادة يكون بمبادرة من الأقسام العلمية في الجامعات؛ لأنه يمثل مجالا خصبا لربط التعليم الجامعي بالواقع الاقتصادي لإنتاج اقتصاد المعرفة واقعيا.

خاتمة:

من خلال ما سبق نستنتج أن اقتصاد المعرفة من الدراسات الجديدة التي شغلت الباحثين، وذلك لما تحمله من أهمية، لأنها ترتبط بالإنتاج الفكري والعلمي وربطه بالعملية الاقتصادية للاستفادة من الخبرات العلمية في مختلف المجلات والدراسات البحثية الهادفة، فاقتصاد المعرفة يحمل خصائص ومرتكزات يقوم عليها لإنجاح العملية، ويستدعي استغلال الفرص وتجاوز مختلف القيود المطروحة ، وهذا ما استغلته كثي النماذج في العالم الناجحة في هذا المجال، وعلى الدول العربية عامة والمغاربية أن تطبق هذا النموذج في استغلال اقتصاد المعرفة من خلال العمل على إشراك الجمعة و جعلها طرفا فاعلا في العمليات الاقتصادية والعمل على استغلال مخرجاتها، فلقد توفرت عديد الفرص للدول المغاربية من أجل العمل على هذا النمط الاقتصادي، لكن تراكم القيود وتعددها فرمل عملية الإنتاج الاقتصادي وتطوره باستعمال التقنيات الحديثة في ظل الاقتصاد العالمي الذي يتسابق إلى الكسب الأكثر .

قائمة المصادر والمراجع

[1]Dominique Foray,« **L 'économie de la connaissance** ». édition la découverte.(Paris: 2000) p.35-38

[2]المؤتمر العلمي الدولي السنوي الخامس حول **"اقتصاد المعرفة والتنمية الاقتصادية"**, جامعة الزيتونة الأردنية28/27 أفريل 2005، ص. 106.

[3] حيرش عيسى, " محاضرات **تسيير الموارد البشرية"**(غير منشورة),السنة الأولى ماجستير تخصص تسيير المؤسسات, جامعة محمد خيضر - بسكرة 2003/2002، ص. 78

أولا- باللغة العربية:

أ)- الكتب:

01)- تقرير المعرفة العربي، نحو تواصل معرفي منتج، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، (دار الغرير للطباعة والنشر، دبي، الإمارات العربية المتحدة، 2009) .

02)- عبد الحميد مصطفى أبو ناعم، **"إدارة المشروعات الصغيرة"**(القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع).

03)- مطهر عبد العزيز العباسي، **النمو الاقتصادي والتنمية الإنسانية في الوطن العربي** والدروس المستفادة للاقتصاد اليمني، عدن، يوليو،2004) .

04)- نجم عبود نجم، **"إدارة المعرفة"** ، (عمان الأردن : دار الوراق للنشر والتوزيع،ط.1 2005).

05)- نصير محمد طاهر ،**"التسويق الالكتروني"**(.دار الحامد للنشر والتوزيع2005) .

ب)- مذكرات الماجستير:

01)- حيرش عيسى, " محاضرات **تسيير الموارد البشرية"**(غير منشورة),السنة الأولى ماجستير تخصص تسيير المؤسسات, جامعة محمد خيضر، بسكرة 2003/2002.

ج)- المقالات العلمية:

01)- أحمد أمجدل وهواري معراج :،اقتصاد المعرفة والتعليم عن بعد ،**مجلة دراسات،** ع. 3، جامعة الأغواط، الجزائر، (ديسمبر 2005).

02)- أمير السعد، مقاربة :نظرية حول إشكالية القطع والتقاطع في التجارة الدولية، **مجلة بحوث اقتصادية عربية،** ع. 17، بيروت (1999).

د)- المداخلات العلمية المقدمة للملتقيات:

01)- أحمد داود شحروري" **اقتصاد المعرفة وأخلاقيات الأعمال من منظور إسلامي"** ورقة بحث مقدمة في إطار المؤتمر العلمي الدولي السنوي الخامس"اقتصاد المعرفة والتنمية الاقتصادية" :جامعة الزيتونة الأردنية27-28 أفريل 2005.

02)- عيسى خليفي، وكمال منصوري، **"البنية التحتية لاقتصاد المعارف الوطن العربي: واقع آفاق".** ورقة بحث مقدمة في الملتقى الدولي الثالث حول"المعرفة: الركيزة الجديدة والتحدي التنافسي للمؤسسات والاقتصاديات"، جامعة محمد خيضر: بسكرة13/12نوفمبر2005.

03)- فتيحة ونوغي وفريدة لرقط، وزينب بوقاعة، **"الإبداع الإداري أداة تسيير فعالة في المؤسسة الاقتصادية".** ورقة بحث مقدمة في الملتقى الدولي الثالثحول"التسيير الفعال في المؤسسة الاقتصادية"، جامعة محمد بوضياف: المسيلة 04/03 مايو 2005.

04)- محمد خضري، **"أثر اقتصاد المعرفة في تحقيق القدرة التنافسية للاقتصادات العربية"** ورقة بحث مقدمة في إطار المؤتمر العلمي الدولي السنوي الخامس"اقتصاد المعرفة والتنمية الاقتصادية" :جامعة الزيتونة الأردنية27-28 أفريل 2005.

05)- المؤتمر العلمي الدولي السنوي الخامس حول **"اقتصاد المعرفة والتنمية الاقتصادية"**، جامعة الزيتونة الأردنية28/27 أفريل 2005.
06)- ميلود تومي، **إنتاج المعرفة لتعزيز تنافسية المؤسسة الاقتصادية** ، محاضرات جامعة بسكرة

ه)- التقارير:

تقرير التنمية الإنسانية العربية، المكتب الإقليمي للدول العربية، 2003، برنامج الأمم المتحدة الإنساني.

و)- المواقع الالكترونية:

01)- محمد دياب،" **اقتصاد المعرفة أين نحن منه؟" قضايا معاصرة، مستخرجة** من العنوان: 12.www.balagh.com -01-2021

ثانيا- باللغة الأجنبية:

01)- Dominique Foray, « **L 'économie de la connaissance** ». édition la découverte.(Paris: 2000.)